



مواصلة المسيرة

موجز تنفيذي

تحقيق طموح

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

التقرير التوليقي السنوي لخطة العمل من أجل الإنسانية ٢٠١٨



OCHA

خطة عمل من أجل الإنسانية

مسؤوليات أساسية
٢٤ تحوُّلاً



أعدَّ هذا المنشور من قِبَل قسم تحليل السياسات والابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

فريق صياغة التقرير: برينا ريدزديل، وليليان باراجاس، وشارلوتا بينديك، ورائيو غوبتا
فريق التحرير: ماثيو إيستون، وديفيد ماكديفيت
التصميم والتنسيق: شركة برودلي كرييتف ليمتد
الترجمة إلى العربية: ستراتيجيك أجندة

يؤدُّ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يعيّر عن امتنانه لأصحاب المصلحة المُبلِّغين وأن ينوّه مع التقدير بمساهمات الموظفين والشركاء في إعداد هذه الوثيقة ومراجعتها.

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل معنا عبر:

البريد الإلكتروني لفرع السياسات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) pact@un.org

© مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر ٢٠١٨

صورة الغلاف: امرأة تحضر لقاءً مجتمعياً في موقع زماي للأشخاص المشردين داخلياً بمنطقة مايو تساناغا، في مقاطعة الشمال الأقصى في جمهورية الكاميرون، وقد هربت مع أطفالها بعد أن هاجمت جماعة بوكو حرام منزلها وقتل زوجها. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/إيف صباغ

مواصلة المسيرة

موجز تنفيذي

تحقيق طموح
مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

التقرير التوليقي السنوي لخطة العمل من أجل الإنسانية ٢٠١٨



OCHA

ملخص مرئي

الرسائل الرئيسية



أبرز خمسة تحديات أعاقت التقدم، ٢٠١٧



التنسيق



الأوضاع الميدانية/ القدرة على الوصول



البيانات

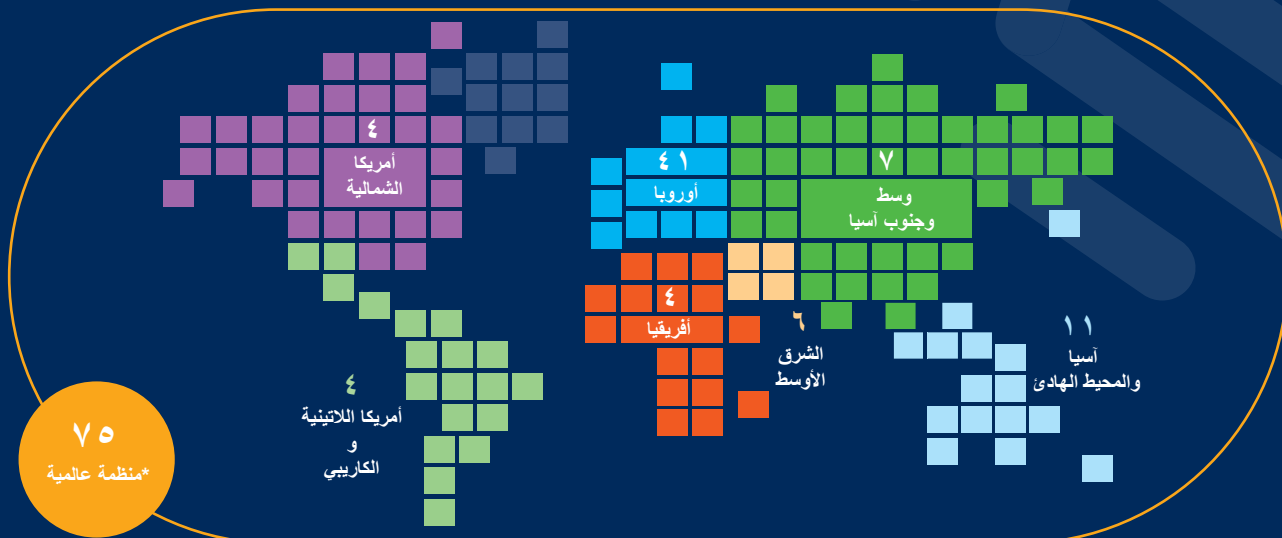


الموارد البشرية/القدرات



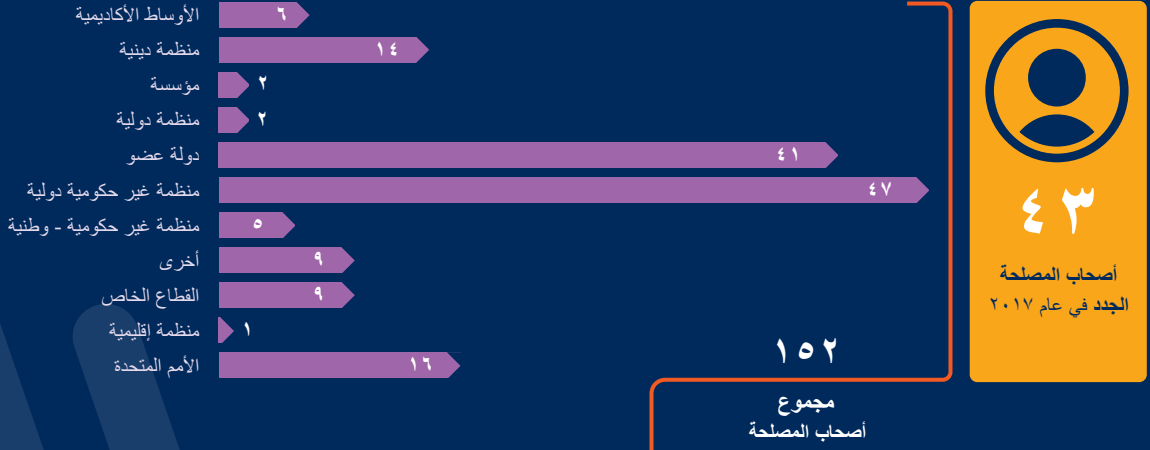
التمويل

التوزيع الجغرافي لأصحاب المصلحة الذين قدّموا تقاريرهم في عام ٢٠١٧

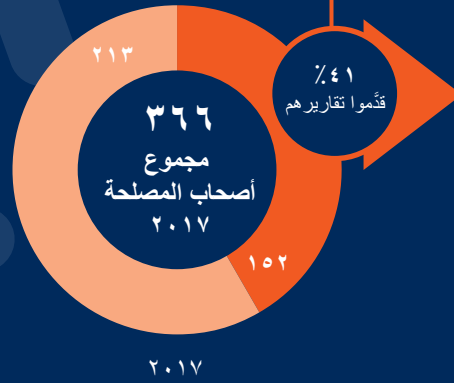
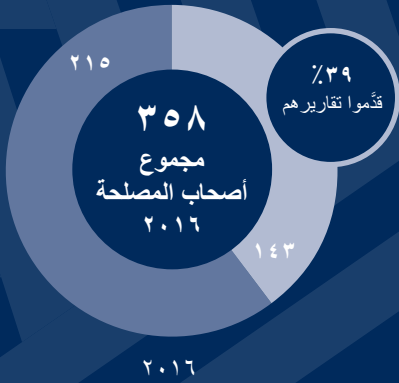


*ترمز كلمة 'عالمية' إلى منظمة ذات مقار أو فروع متعددة.

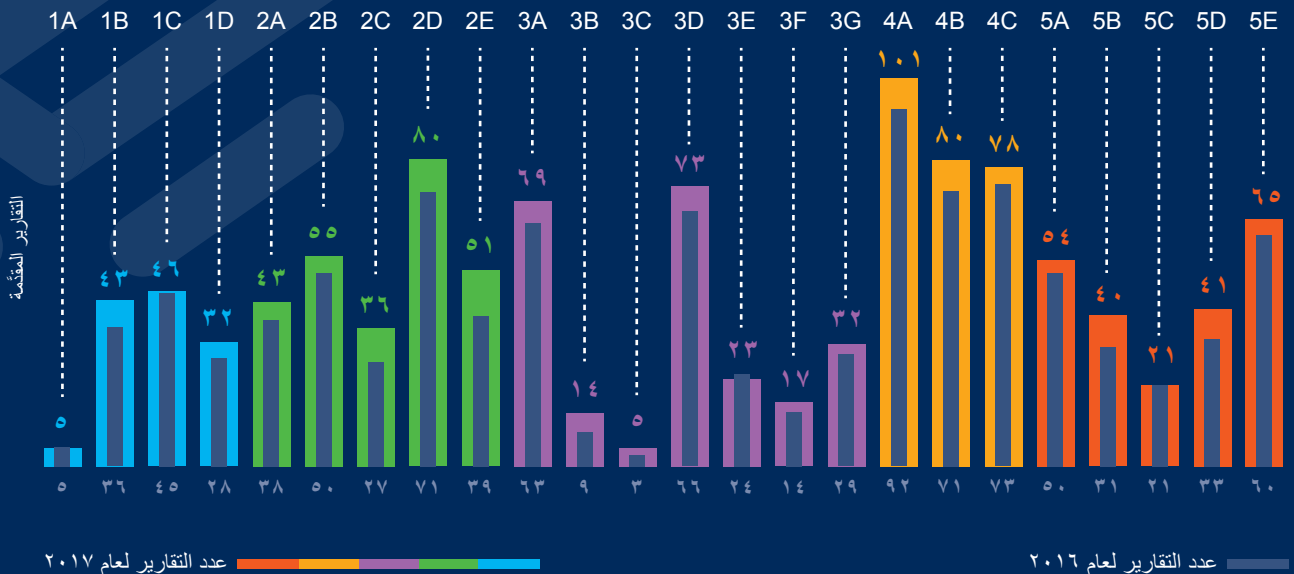
أصحاب المصلحة الذين قدّموا تقاريرهم عبر المنهاج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول (PACT)، ٢٠١٧



تتبع التقدم المحرز في تقديم التقارير



مستويات التقرير حسب التحوّلات في ٢٠١٦ و ٢٠١٧





"لا يمكننا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون مضاعفة جهودنا للوصول إلى من هم أشدُّ تخلفاً عن الركب: اللاجئين والمشدون داخلياً والنساء والفتيات والأطفال وجميع الأشخاص الذين انقلبت حياتهم رأساً على عقب بسبب النزاعات أو الكوارث. [...] ولا تزال الدعوة إلى العمل المنصوص عليها في خطة العمل من أجل الإنسانية مُلحةً مثلما كانت دوماً".

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في بيانٍ أصدره بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بمثابة لحظة تاريخية أطلقت برنامجاً حيوياً للتغيير. وقد تعهد المشاركون بألاف الالتزامات لتنفيذ خطة عمل من أجل الإنسانية، خطة خماسية الأجزاء لتخفيف المعاناة والحد من المخاطر وتقليل قابلية التضرُّر على نطاق عالمي. ومع التقدُّم في تنفيذ الالتزامات، يجب أن يواصل أصحاب المصلحة مسيرة طموحهم لتحقيق نتائج إيجابية لصالح الملايين من الأشخاص المتضررين من الأزمات.

في السنة الثانية التي مضت على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، قدّم ١٥٢ من أصحاب المصلحة تقاريرٍ عن جهودهم الرامية إلى تحقيق التغييرات المطلوبة في خطة العمل من أجل الإنسانية، وهو ما يدل على وجود تأييدٍ واسعٍ للتطلعات التي حددتها المسؤوليات الأساسية الخمس لخطة العمل من أجل الإنسانية. وتُسهم الإنجازات التي حققها أصحاب المصلحة في المنهاج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول PACT (يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع الإلكتروني agendaforhumanity.org) في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في العمل الأوسع نطاقاً الذي قام به المجتمع الدولي لتمكين الأشخاص المتضررين من الأزمات من الاستفادة بشكلٍ أكبر من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أنّ خطة العمل من أجل الإنسانية لا تزال في مراحلها الأولى، فإنّها بدأت فعلياً في إعادة صياغة النهج العالمية والمحلية لمنع الأزمات الإنسانية والتأهب لها والتصدي لها، مما يُرسي الأسس لإحداث تغييرات أكبر في المستقبل. ويجري النهوض بالتعاون الإنمائي الإنساني على أعلى المستويات في الأمم المتحدة وإعادة تشكيل استراتيجيات المعونة للدول الأعضاء، بينما تكتسب طريقه العمل الجديدة زخماً تشغيلياً على الصعيد القطري. ويتفاعل أصحاب المصلحة مع الإنذار المبكر من خلال تقديم التمويل اللازم واتخاذ إجراءات مبكرة للتخفيف من آثار الأزمات. وقد اعتمدت مجموعة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الملتزمة بتغييرات قانونية وسياساتية تمكّن من اتباع نهج جديدة، بما في ذلك التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والتمويل المتعدد السنوات لدعم النتائج الجماعية. وتقوم الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية بتوجيه الموارد نحو تعزيز القدرات المحلية والوطنية للتأهب للأزمات والتصدي لها، مع العمل على جعل العمل الدولي أكثر شفافية وكفاءة وفاعلية. وقد أسهمت مبادرة الصفحة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية والمبادرات الأخرى لأصحاب المصلحة المتعددين التي أُطلقت خلال مؤتمر القمة - مثل مبادرة ميثاق التغيير، ومبادرة ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، ومبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر، ومبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال - في إرساء الأساس للعمل الجماعي في المجالات الرئيسية.



سارة، ٧ سنوات، طفلة نازحة تعيش في بلدة ران، ولاية بورنو، نيجيريا.

OCHA/Yasmina Guerda

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الحقيقية، فإنّ التقدم المحرز لا يزال متفاوتاً. فقد حافظت بعض تحولات خطة العمل من أجل الإنسانية البالغ عددها 24 تحولاً على الزخم؛ وشهد بعضها تقدماً بطيئاً مع تلاشي زخم مؤتمر القمة، في حين أنّ التحولات الأخرى لم تحظْ بعد بالاهتمام الذي تحتاجه. ولا يزال الافتقار إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام يشكل عائقاً رئيسياً أمام برمجة أكثر اتساقاً عبر السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وينبغي للرؤية الجديدة للأمين العام للأمم المتحدة المتمثلة في الحفاظ على السلام وإعادة تنشيط هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن توفر حافزاً وتوجيهاً ضرورياً للغاية لإرشاد التقدم المحرز بهذا الشأن في السنوات المقبلة. ومع ذلك، لا توجد خريطة طريق من هذا القبيل للحدّ من المعاناة المدمرة للمدنيين في النزاعات الدائرة في عالم اليوم، إذ لا تزال الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة دون هوادة، وما تزال التدابير الملموسة لزيادة المساءلة بعيدة المنال. وسيُطلب إحراز تقدم في هذين المجالين حشداً كبيراً للإرادة السياسية والقيادة والمناصرة التي تتجاوز بكثير المجتمع الإنساني.

لا يزال الاهتمام بمسألة التشرد الداخلي مُتدنياً نسبياً على جدول برنامج العمل العالمي، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية في عام 2017. ولا تزال المنظمات الإنسانية الوطنية والمحلية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات صنع القرار، ولا سيما على الصعيد العالمي، مع الحاجة إلى تعزيز الشراكات الهادفة بين المنظمات الدولية والمحلية. ولا تزال مشاركة الأشخاص المتضررين محدودة للغاية في القرارات التي تؤثر على حياتهم، على الصعيد العالمي والمحلي، على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة صغيرة من أصحاب المصلحة الملتمسين من أجل تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة. وأخيراً، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في السعي نحو إيجاد موارد جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وقد يكون حشد الإرادة السياسية والشراكات والموارد لمعالجة هذا النقص بمثابة التحدي الأكبر في السنوات المقبلة.



للمرة الأولى، قدّم أصحاب المصلحة تقاريرَ عن تحدياتٍ محددة يواجهونها أثناء تنفيذ التزاماتهم. وبشكلٍ عام، كان حجم الاحتياجات الإنسانية ودرجة تعقيدها أكبر العقبات إجمالاً، إذ وصلت هذه الاحتياجات مرة أخرى إلى مستويات قياسية في عام ٢٠١٧. وفي هذا السياق، أفاد أصحاب المصلحة أن الفجوات في التمويل والقدرات كانت أكبر تحديين واجههما، الأمر الذي يعكس كفاحهم الحقيقي لتقديم المساعدة والحماية بموارد محدودة، وغالباً في ظروفٍ بالغة الصعوبة. وكانت الحاجة إلى وجود بيانات وتحليلات دقيقة ثالث التحديات الأكثر إشارةً إليها. كما سلّط الضوء أيضاً على افتقار القطاع الإنساني إلى القدرة على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات باعتباره عائقاً يواجه جميع التحوّلات.

لاجئ من الروهنجا يساعد في بناء ملاجئ مؤقتة استعداداً للأمطار الموسمية الغزيرة. كوكس بازار، بنغلاديش.

OCHA/Vincent Tremeau

واجه أصحاب المصلحة أيضاً تحديات في تنفيذ برنامج التغيير نفسه. وقد أدى العمل على تفعيل الالتزامات، وتحويل التعهدات الطموحة والسياسات حسنة النية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، إلى تسليط الضوء على العوائق الهيكلية والقيود القانونية والفجوات في القدرات التي يجب معالجتها. وتُعدّ الحلول المطلوبة لهذه التحديات ملحة بشكلٍ خاص في ما يتعلق بالجهود المبذولة لمشاركة أطراف متنوعة، وتوفير تمويل متعدد السنوات ويتسم بالمرونة، وتمويل الجهات الفاعلة الوطنية بشكلٍ مباشر. إنّ الافتقار إلى الوقت والموارد المبدولين في القيام بالأمر بطريقةٍ مختلفة، والعزوف عن التكيف مع المنظومات والعمليات والمواقف المترسخة، يعني أن التقدم في معظمه كان مقتصرًا فقط على ما يمكن تحقيقه في الهياكل الإنسانية القائمة. أما التغييرات التي تتطلب إعادة التفكير في الطريقة الراسخة للقيام بالأمر، بما في ذلك تلك التي تستدعي إشراك مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة في صنع القرار، لم تحرز تقدماً يُذكر على أرض الواقع. وأخيراً، في ظل غياب إطار واضح لقياس التقدم المحرز والنتائج، واجه أصحاب المصلحة صعوبات في تقييم ما إذا كان للتغييرات أثرها المرجو بالنسبة للأشخاص المتضررين من الأزمات.

الإنجازات والتحديات في عام ٢٠١٧

تعكس الإنجازات التي حققها أصحاب المصلحة في عام ٢٠١٧ طائفةً واسعةً من الجهود الفردية والجماعية للوفاء بالتزاماتهم وإحداث التغييرات المطلوبة في خطة العمل من أجل الإنسانية. يقدم القسم التالي ملخصاً لجوانب واسعة من التقدم الجماعي في مواجهة المسؤوليات الأساسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وقد أُدرج وصف للإنجازات المحققة في إطار المسؤولية الأساسية الخامسة ضمن المسؤوليات الأساسية التي تدعمها. ويمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً للتقدم المحرز في التحولات الـ ٢٤ عبر جميع المسؤوليات الأساسية الخمس في الفصول التالية.

المسؤولية الأساسية الأولى منع نشوب النزاعات وإنهاؤها

أظهرت التقارير المتعلقة بالمسؤولية الأساسية الأولى الجهود المتضافرة لمجموعةٍ من أصحاب المصلحة ممن يسعون إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات، والتعامل معها، وبناء القدرة على مواجهتها. وتماشياً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوضع منع نشوب النزاعات على سُلّم الأولويات، أبلغ أصحاب المصلحة عن عدد من الإجراءات السياسية والاستراتيجية والعملية لزيادة التركيز على منع نشوب النزاعات، وإدراج نُهج وقائية في أطر السياسات الإنسانية والإنمائية، وتحسين القدرات التشغيلية لمنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وصون السلام. وأظهرت التقارير أيضاً دعماً قوياً لتحسين الاتساق والتنسيق في جميع جوانب السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، ولتطوير نُهج قادرة على التعامل مع الأزمات وتعزيز الاستقرار الذي يتسق مع الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذه النُهج، اتخذ أصحاب المصلحة أيضاً خطوات لتحسين تحليلات النزاعات وأدواتها، وإشراك النساء والشباب والطوائف الدينية في بناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود. غير أن أصحاب المصلحة حدّدوا عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لجهود منع نشوب النزاعات وعلوها باعتباره العقبة الرئيسية أمام إحراز التقدم المرجو – على الرغم من الجهود التي بذلتها بعض الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لتوجيه الأموال نحو هذه الأنشطة. وأبرز أصحاب المصلحة أيضاً الحاجة الماسة إلى إدخال تحسينات على جمع البيانات وتحليلها لدعم تطبيق نُهج أكثر اتساقاً وتعزيز القدرات الوطنية والدولية على تنفيذ برامج مراعية لظروف النزاعات.



تجمّع النساء والفتيات
المشردات داخلياً حول صنابير
المياه أثناء ملء الخزانات
في مخيم دالوري في بلدة
مايدوغوري، ولاية بورنو،
نيجيريا

UNICEF/Gilbertson
VII Photo



المسؤولية الأساسية الثانية احترام قواعد الحرب

أبلغت مجموعة ملتزمة من الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني عن جهودها الرامية إلى تحسين احترام قواعد الحرب وتحسين حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد انخرط أصحاب المصلحة أساساً في الدعوة من أجل تذكير أطراف النزاع بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان المساءلة عن الانتهاكات. وأبلغ عدد قليل أيضاً عن تدابير عملية لتحسين الامتثال، بما في ذلك جمع بيانات عن الانتهاكات، والبحث عن أفضل الممارسات لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وتعزيز القدرات الوطنية والتنظيمية لحماية المدنيين، وتدريب القوات المسلحة للدولة والمجموعات المسلحة غير الحكومية على القواعد السارية. وما زال أصحاب المصلحة يبدون التزاماً سياسياً قوياً تجاه حماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، وقد وضعوا التزامهم هذا موضع التنفيذ من خلال تمويل وتنفيذ برامج لمنع العنف القائم على نوع الجنس أو التصدي له، والتوعية بحقوق المرأة. وأفاد عدد من أصحاب المصلحة أيضاً عن تكثيف الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

في عام ٢٠١٥، شهد عبد الغني علي أحمد العواج تفجير المبنى الذي يقف أمامه. وكان قد فقد أربعة من أفراد الأسرة منذ بداية الحرب. عدن، اليمن.

OCHA/Matteo Minasi

غير أنّ أصحاب المصلحة لاحظوا أنّ الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب غياب المساءلة، ما زالت تمثل تحديات كبيرة. وأشاروا إلى أنّ انعدام الأمن وعدم القدرة على الوصول إلى مواقع النزاعات يعوقان الجهود الرامية إلى توفير الحماية والمساعدة والرعاية في النزاعات المسلحة. وتشكل الظروف الميدانية الصعبة أيضاً عائقاً كبيراً أمام تحديد انتهاكات القانون الدولي وتوثيقها وضمان المساءلة، فضلاً عن وضع السياسات وتصميم البرامج وتقييم التقدم المحرز في حماية المدنيين. ولإحراز تقدم جماعي، هناك حاجة إلى اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات العملية، مثل اعتماد أطر السياسات الوطنية بشأن حماية المدنيين، والعمل مع الأطراف المختلفة لتعزيز احترامها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيز الامتثال من خلال المناصرة والسعي إلى المساءلة عن الانتهاكات.

المسؤولية الأساسية الثالثة عدم إغفال أحد

أحرز تقدم معياري هام في عام ٢٠١٧ لدعم حقوق الفئات الأكثر ضعفاً وإيجاد حلول لهم، بما في ذلك المشردون قسراً والمهاجرون وعديمو الجنسية والنساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي أعقاب اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، أسهم أصحاب المصلحة في وضع الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة ودعموا بدء تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وأظهرت التقارير المقدمة في عام ٢٠١٧ زيادة التغطية السياسية والمناصرة والبحث حول التشرد الداخلي، رغم أن هذه المسألة ظلت في مرتبة متدنية على جدول برنامج العمل العالمي. وواصل أصحاب المصلحة أيضاً العمل على تحسين التعاون والتمويل من أجل اتخاذ المزيد من التدابير المشتركة لتلبية احتياجات المشردين في الأجلين القصير والطويل.

وعلاوة على ذلك، أظهرت تقارير عام ٢٠١٧ أن العمل الذي بدأ في عام ٢٠١٦ لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين والشمول في العمل الإنساني قد بدأ يحقق النتائج. وجرى اعتماد سياسات وتوجيهات وأدوات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين على مستوى السياسات، ومول أصحاب المصلحة برامج لتمكين المرأة وتنفيذها، كما وفروا الخدمات الأساسية للنساء والفتيات، وزادوا مشاركة المرأة في صنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية. وقد وضع أصحاب المصلحة موضع التنفيذ التزاماتهم بجعل العمل الإنساني أكثر شمولاً، والإبلاغ عن الإجراءات اللازمة لتمويل البرامج المراعية لظروف الإعاقة وتنفيذها وبناء قدراتهم المؤسسية لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، كشفت التقارير أن الفئات الأشد ضعفاً ما تزال متخلفة عن الركب. وبالتالي، ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ القيادة السياسية إجراءات لتوفير حلول دائمة ومعالجة الأسباب الجذرية، ذلك لأن المستويات العالية من النزوح والاحتياجات الإنسانية المتولدة عن الأزمات التي طال أمدها تفوق الموارد المتاحة لتلبيتها. وبرزت الحاجة إلى تحسين البيانات والتحليلات للاسترشاد بها في صنع القرارات وقياس الأثر، ولا سيما البيانات المصنفة حسب الجنس والسن، بوصفها التحدي الأبرز في مجال المسؤولية الأساسية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، أدت القيود المتعلقة بالموارد البشرية والتمويل والقدرات إلى إعاقة أصحاب المصلحة عن تنفيذ المزيد من البرمجة التي تسترشد بقابلية التأثير.

وأبرز أصحاب المصلحة أيضاً أن التزام القطاع الإنساني وقدرته على العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لا يزال غير كاف بصورة يرضى لها. وبيّنوا كذلك وجود افتقار متواصل إلى القيادة والخبرة لضمان عمل الجهات الفاعلة الإنسانية بطرق تعمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والفئات المهمشة الأخرى وإدماجهم وتلبية احتياجاتهم. يجب على المجتمع الدولي أن يستثمر في سد هذه الثغرات إذا رغب في مَد يد العون والتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال الوصول إلى الفئات الأشد تخلفاً عن الركب أولاً.

المسؤوليتان الأساسيتان الرابعة والخامسة العمل بصورة مختلفة لإنهاء العوز والاستثمار في الإنسانية

دعت المسؤوليتان الأساسيتان الرابعة والخامسة من خطة العمل من أجل الإنسانية إلى إحداث تغييرات عميقة في طريقة عمل أصحاب المصلحة معاً لتقديم البرامج والتمويلات التي لا تلبي الاحتياجات الفورية فحسب، بل تعمل أيضاً على التقليل من قابلية التضرر وبناء القدرة على الصمود، والحد من الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل. وبعد مرور عامين، أصبحت الطموحات التي حددتها هاتان المسؤوليتان الأساسيتان مرادفةً لبرنامج التغيير الذي أُطلق أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛ وقد أسفرت الجهود المبذولة لتفعيل هذه التغييرات عن تأمل عميق ومداولات ومناقشات بناءة.

كان النداء الموجه من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لتعزيز الأنظمة الوطنية وبناء القدرات المحلية وتمكين الجهات الفاعلة المحلية أحد المواضيع المشتركة بين التقارير الخاصة بجميع التحوّلات البالغ عددها ٢٤ تحوُّلاً. وظلَّ أصحاب المصلحة الدوليون ملتزمين التزاماً راسخاً بهذا التغيير ونجحوا في تحقيق إنجازات هامة في عام ٢٠١٧. وعدّلت عدة دول مانتحة التشريعات والسياسات التي مكنتها، لأول مرة، من تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية مباشرة، وعمل العديد منها على زيادة مخصصاتها الموجهة إلى آليات التمويل القطري وآليات التمويل المشتركة الأخرى. وواصل أصحاب المصلحة توجيه الموارد نحو تعزيز القدرات المحلية والوطنية وبدلوا جهوداً كبيرة أيضاً لدعم مشاركة المنظمات المحلية وتمثيلها في أعمال تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، فإن الالتزامات بإدراج مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة في صنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية لم تتحقق بطريقة منهجية. وتؤدي العوائق الرئيسية الهيكلية والقانونية والمؤسسية إلى منع الجهات الفاعلة المحلية من الوصول مباشرة إلى التمويل الدولي الإنساني؛ ولا يزال التمويل الإنساني الموجه من خلال الصناديق القطرية المشتركة -الذي يعد أداة مهمة لدعم العمل المحلي - أقل بكثير من الهدف المتوخى تحقيقه وهو ١٥ في المائة.

وأجرى أصحاب المصلحة أيضاً تحوُّلات استراتيجية وتشغيلية هامة للتنبؤ بالأزمات بشكل أفضل، بما في ذلك عن طريق توجيه المزيد من التمويل نحو التأهب لمخاطر الكوارث والحد منها وبناء القدرة على الصمود. وفي عام ٢٠١٧، استخدم أصحاب المصلحة بنجاح الإنذار المبكر للشروع في اتخاذ إجراءات مبكرة وأدوا دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي والأحوال الجوية القاسية في عددٍ من الأزمات. وأفاد أصحاب المصلحة عن تعزيز قدرات التأهب الإقليمية والوطنية، وزيادة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى المخاطر. غير أنّ الإجراءات الاستباقية لا تزال ذات أولوية منخفضة نسبياً وتفتقر الموارد؛ ونوّه أصحاب المصلحة إلى أن هذا الأمر يعوق التقدم في المجالات الحرجة، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها. وبالتالي، يلزم بذل جهود سياسية وعملية كبيرة لتوسيع نطاق المبادرات القائمة وتحقيق الرؤية من أجل نهج أكثر استباقاً إزاء الأزمات الإنسانية؛ وسيطلب ذلك مشاركة قطاع واسع من شتى الشركاء، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

واستجابةً لنداء خطة العمل من أجل الإنسانية، واقتداءً بالأمين العام للأمم المتحدة، أحرز أصحاب المصلحة تقدماً هاماً في تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية للحد من المخاطر وقابلية التضرُّر وبناء القدرة على الصمود في الأزمات طويلة الأمد. وقد أجرت الدول الأعضاء والأمم المتحدة إصلاحات مؤسسية لتعزيز التعاون في مجال التعاون الإنساني-الإنمائي، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي. ووضعت استراتيجيات فُطرية في عدة بلدان لتفعيل طريقة العمل الجديدة ودعم صياغة النتائج الجماعية. وتقوم مجموعة أساسية من الدول الأعضاء بتيسير هذا التقدم التشغيلي من خلال توفير تمويل مشترك متعدد السنوات ويتسم بالمرونة. وعلى الرغم من توفر الدعم السياسي رفيع المستوى وتحقيق إنجازات واعدة في بعض البلدان، فإن تفعيل التعاون الإنساني-الإنمائي وتوفير المزيج الصحيح من التمويل للحد من الاحتياجات الإنسانية لا يزال في مراحله الأولى. وسيتطلب الاستناد إلى الدروس المستفادة ودعم صياغة النتائج الجماعية في سياقات مختلفة وجود أطر العمل التحليلية المشتركة والدعم المتعدد السنوات من أصحاب المصلحة والقيادة القوية.

وأخيراً، أفاد أصحاب المصلحة بوجود عدد من المبادرات الجاري تنفيذها لتحقيق الكفاءة في التكاليف، بما في ذلك اختبار نماذج موحدة ومبسطة للإبلاغ، وتخفيض تكاليف الإدارة، وزيادة المساعدة النقدية. وأحرزت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقدماً جماعياً كبيراً في نشر البيانات إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وقدم عدد من أصحاب المصلحة دعمهم للجهود الرامية إلى تحسين البيانات وتحليل تدفقات التمويل الإنساني. وفي حين أنّ هذه الجهود هامة، فحتى أكثر المكاسب مغالاةً في مجال تحقيق الكفاءة لا يمكن أن تعوّض العجز الهائل بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة. وقد يكون حشد الإرادة السياسية والشراكات والأموال لسد هذه الفجوة هو التحدي الأكبر في السنوات المقبلة.

أشخاص ينتقلون في شارع مخمور
بالبسبول في هافانا، كوبا، بعد إعصار
إيرما.

EFE/Rolando Pujol



تحقيق التحوّل

إنّ التغييرات المطلوبة بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية هي تغييرات بعيدة الأثر وحافلة بالتحديات وكثيراً ما تتطلب المواجهة. ولن يُفضي التركيز على الحلول أو المُخرجات على المدى القصير إلى التغيير المنهجي اللازم لتقليل مواطن الضعف. ويُعدُّ انخراط العديد من أصحاب المصلحة والتزامهم بتحقيق هذه التغييرات بمثابة دليل على مدى الضرورة والأهمية التي يمثلونها بالنسبة للملايين من الأشخاص الذين يعانون من الأزمات في جميع أنحاء العالم. وإذ بلغ تنفيذ الالتزامات الآن سنته الثالثة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، يجب على أصحاب المصلحة أن يواصلوا المسيرة وأن يحافظوا على طموحهم في إعادة صياغة الطريقة التي يعملون بها استعداداً لمواجهة الأزمات الإنسانية والتعامل معها وإعادة البناء بعد انتهائها. ويجب ألا يغيب عن أذهان المجتمع الدولي الطموح المشترك والمسؤولية المُتشاطرة لتخفيف المعاناة، و لتقليل المخاطر وقابلية التضرُّر. إنّ العمل الجماعي المستدام وحده القادر على تمكين الملايين من الأشخاص المحاصرين في الأزمات الإنسانية أو المعرضين للخطر من الاستفادة بشكلٍ أكبر من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يوصي كل فصل من فصول التقرير باتخاذ إجراءات لتعزيز المكاسب والمضي قدماً في خطة العمل من أجل الإنسانية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وعلى نطاقٍ أوسع، يجب على أصحاب المصلحة الانخراط والتعاون مع بعضهم البعض ابتغاءً:

يقول موريس دوم دوم: "كل عام يمر علينا يكون أكثر صعوبة من سابقه". ويحاول موريس أن يُنفق على أسرته بأكملها من هذه القطعة الصغيرة من الأرض في بوا، جمهورية أفريقيا الوسطى. وبسبب التخفيضات في التمويل، لن يتلقَى موريس الدعم الإنساني هذا العام.

OCHA/Eve Sabbagh





أدى العنف الذي اندلع في مدينة
واو بجنوب السودان والمناطق
المحيطة بها إلى النزوح
المتكرر لحوالي ٨٠,٠٠٠
شخص تقريباً منذ مطلع عام
٢٠١٦.

OCHA/Guiomar
Pau Sole

• **الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق التغيير المنهجي:** تدعو خطة العمل من أجل الإنسانية إلى إعادة صياغة أساسية للطريقة التي يعمل بها أصحاب المصلحة معاً قبل الأزمات الإنسانية وأثناءها وبعدها. ومع مضي عملية التغيير قُدماً، يجب ألا يتخلى المجتمع الإنساني عن طموحاته الكبيرة أو يتقاعس عن مجابهة العوائق الهيكلية التي تحد من القدرة على تحقيق نتائج أفضل للأشخاص المتضررين من الأزمات. وسيُعيّن على أصحاب المصلحة الإبقاء على انخراطهم والتعاون معاً للتغلب على العقبات والحفاظ على الطموح ومعالجة المسائل الصعبة. وسوف تكون هناك حاجة أيضاً للقيادة الجريئة والمناصرة المستمرة والمشاركة على جميع مستويات العمل الإنساني لدفع تنفيذ الالتزامات بما يتجاوز المستوى التدريجي لتحقيق تغيير منهجي حقيقي.

• **وضع حلول لمختلف السياقات:** يجب أن يبتنى أصحاب المصلحة الحقائق المختلفة للعمل الإنساني في سياقات مختلفة. وتسليماً بعدم وجود نهج 'واحد يناسب الجميع'، يجب تكيف التحوّلات المطلوبة في خطة العمل من أجل الإنسانية مع مختلف السياقات والحقائق التشغيلية، مع الإبقاء على الرؤية الأوسع للتغيير في الوقت نفسه. وينبغي لأصحاب المصلحة أيضاً أن يواصلوا تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من هذه التجارب.

• **إشراك نطاقٍ متنوع من أصحاب المصلحة:** مع التقدم في تنفيذ الالتزامات، يجب على أصحاب المصلحة أن يحذروا من فقدان الأصوات المتنوعة التي أثّرت عملية مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ويجب أن تتضمن الجهود المبذولة لتحديد التغيير وتنفيذه وتقييمه أصوات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات التي تقودها النساء والشباب، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن لمزيدٍ من التعاون مع الأكاديميين ومؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص أن يساعد في بناء الأدلة على الإجراءات الناجعة، مع جلب مهارات وتقنيات متنوعة لمواجهة التحديات الإنسانية.

• **تعزيز قابلية التغيير للقياس:** بالإضافة إلى تسجيل الإنجازات والتحديات في المنهج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول PACT، يجب على أصحاب المصلحة إشراك بعضهم البعض في المسائل الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، بما في ذلك كيفية تعزيز قابلية التغيير للقياس، وتحديد أثر الإنجازات، وتقييم التقدم الجماعي إزاء التحوّلات التي دعت إليها خطة العمل من أجل الإنسانية.



خطة عمل
من أجل الإنسانية
٥ مسؤوليات أساسية
٢٤ تحوُّلاً

